

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٧

بشأن الموافقة على اتفاق القرض الايطالى « والخطابات الملحقة به »  
بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكى الموقع فى القاهرة بتاريخ  
١٩٨٧/٥/١٧ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ايطاليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق القرض الايطالى «والخطابات الملحقة به» بمبلغ ١٥٠ مليون  
دولار أمريكى الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٧ بين جمهورية مصر العربية  
وجمهورية ايطاليا ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ صفر سنة ١٤٠٨ ( ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٧ ) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٨ من جمادى  
الأولى سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ م .

## اتفاق قرض

بين

جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا ، انطلاقاً من روح الصداقة والتعاون الاقتصادي بين البلدين ، قد اتفقتا على ما يلي :

( مادة ١ )

توافق جمهورية إيطاليا - في نطاق القانون الإيطالي رقم ٣٨ الصادر في ٩ فبراير ١٩٧٩ - على تفويض مؤسسة الائتمان متوسط الأجل ( ميديوكريديتو سنترال ) في منح البنك المركزي المصري ، الذي يعمل باسم ونيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اثنتاناً ملياً قدره ١٥٠ مليون دولار أمريكي ( مائة وخمسون مليون دولار أمريكي ) تستخدم في تدعيم المركز الاقتصادي لجمهورية مصر العربية .

ستتاح المبالغ في شكل أقساط متتالية يتم الاتفاق على قيمتها .

ستستخدم تلك المبالغ في تمويل سلع وخدمات ايطالية المنشأ ، ومصاريف النقل والتأمين الخاصة بها من نقطة المنشأ في إيطاليا الى جمهورية مصر العربية .

( مادة ٢ )

يتم منح الائتمان المشار اليه في المادة ( ١ ) أعلاه طبقاً للشروط التالية :

يتم السداد على ٣٠ ( عشرون ) قسطاً متتال متساو نصف سنوي يستحق أولها بعد ١٢٦ ( مائة وستة وعشرون ) شهراً من تاريخ دخول الاتفاق المالي حيز التنفيذ .

سعر الفائدة ١٥٪ ( واحد ونصف في المائة ) سنوياً .

( مادة ٣ )

الاجراءات الفنية والشروط الأخرى الخاصة بمنح الائتمان المشار اليه أعلاه بما فى ذلك المصاريف المناسبة والعناصر الأخرى لتكاليف التمويل سوف يتم الاتفاق عليها باتفاقيات منفصلة تبرم بين ميديوكريديتو سنترال والبنك المركزى المصرى بمجرد أن تحصل مؤسسة ميديوكريديتو سنترال على التفويضات اللازمة من حكومة ايطاليا .

( مادة ٤ )

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد اخطار كل من الجانبين الآخر باستكمال الاجراءات القانونية الداخلية وتظل الاتفاقية سارية المفعول حتى سداد أقساط كل من الائتمان والفوائد طبقا لشروط المادة الثانية السابق ذكرها ، لمؤسسة ميديوكريديتو سنترال .

وقع فى القاهرة فى ١٧ مايو ١٩٨٧ من نسختين أصليتين باللغات العربية والايطالية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية وعند الاختلاف فى التفسير نعتد بالنص الانجلىزى .

عن حكومة

جمهورية ايطاليا

دكتور / جيوفانى مييلولو

سفير ايطاليا بالقاهرة

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

دكتور / كمال أحمد الجنزورى

نائب رئيس مجلس الوزراء .

وزير التخطيط والتعاون الدولى

القاهرة في ١٧ مايو ١٩٨٧

صاحب السعادة دكتور / كمال أحمد الجتزورى  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير التخطيط والتعاون الدولي

أود أن أشير الى خطابكم المؤرخ في ١٧ مايو ١٩٨٧ ونصه كما يلي :

« بالاشارة الى اتفاقية القرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي ( مائة وخمسون مليون دولار ) الموقعة اليوم بين حكومة جمهورية ايطاليا وحكومة جمهورية مصر العربية ، يشرفنى أن أبلغكم الآتى :

١ - سوف يستخدم القرض المشار اليه كليا أو جزئيا لتمويل التوريدات من البضائع الايطالية و/أو الخدمات المنفذة بواسطة المؤسسات الايطالية لانجاز مشروعات التنمية الانتاجية أو البرامج للقطاعات التالية :

- الزراعة والصناعات الزراعية واستصلاح الأراضى والثروة السمكية .
- الصناعة وبخاصة المشروعات المتوسطة الحجم ذات العائد السريع والموجهة للتصدير أو الحد من الاستيراد أو كليهما معا .
- الكهرباء والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- قطاعات أخرى يتفق عليها بين الحكومتين .

٢ - سوف تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بابلاغ السلطات الايطالية بمشروعات التنمية أو البرامج المتعانة بالقطاعات السابقة والتي تتطلب تمويلا من القرض .

وسوف تزود الطلبات المصرية بالوثائق الاقتصادية والفنية التي تسمح بتقييم مشروعات التنمية والبرامج ( دراسات الجدوى - شروط التفضيل . . . الخ ) .

٣ - المشروعات والبرامج التي ستتولى من اتفاقية القرض يجب أن يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩

٤ - هذا الخطاب كتب باللغات العربية والاطالية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية وعند الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجلىزى •  
وأرجو ، أن تؤكدوا لى كتابة موافقة حكومتكم على محتويات هذا الخطاب •

وأشرف يا صاحب السعادة بأن أبلغكم بموافقة حكومة جمهورية ايطاليا على محتويات هذا الخطاب •

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى آيات اعتبارى •

د. جوفانى ميليو  
سفير ايطاليا بالقاهرة

القاهرة في ١٧ مايو ١٩٨٧

ساحب السعادة دكتور / جيوفانى ميليو

سفير ايطاليا بالقاهرة

بالاشارة الى اتفاقية القرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكى ( مائة وخمسون مليون دولار ) الموقعة اليوم بين حكومة جمهورية ايطاليا وحكومة جمهورية مصر العربية ، يشرفنى أن أبلغكم الآتى :

١ - سوف يستخدم القرض المشار اليه كليا أو جزئيا لتمويل التوريدات من البضائع الايطالية و/أو الخدمات المنفذة بواسطة المؤسسات الايطالية لانجاز مشروعات التنمية الانتاجية أو البرامج للقطاعات التالية :

الزراعة والصناعات الزراعية واستصلاح الأراضى والثروة السمكية .

الصناعة وبخاصة المشروعات المتوسطة الحجم ذات العائد السريع والموجهة للتصدير أو الحد من الاستيراد أو كليهما معا .

الكهرباء والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

قطاعات أخرى يتفق عليها بين الحكومتين .

٢ - سوف تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بإبلاغ السلطات الايطالية بمشروعات التنمية أو البرامج المتعلقة بالقطاعات السابقة والتي تتطلب تسويلا من القرض .

وسوف تزود الطلبات المصرية بالوثائق الاقتصادية والفنية التي تسمح بتقييم مشروعات التنمية والبرامج ( دراسات الجدوى - شروط التفضيل . . . . الخ ) .

٣ - المشروعات والبرامج التي ستمول من اتفاقية القرض يجب أن يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩

٤ - هذا الخطاب كتب باللغات العربية والايطالية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية وعند الاختلاف، في التفسير يعتد بالنص الانجليزي .  
وأرجو ، أن تؤكدوا لى كتابة موافقة حكومتكم على محتويات هذه الخطاب .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسى آيات اعتبارى .

د. كمال أحمد الجيزورى

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير التخطيط والتعاون الدولى

## وزارة الخارجية

### قرار

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٧  
والصادر بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٨٧ بشأن الموافقة على اتفاق القرض الايطالى  
والخطابات الملحقة به بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكى والموقع بالقاهرة فى  
١٧/٥/١٩٨٧ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ايطاليا ؛

### قرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق القرض الايطالى والخطابات الملحقة به  
بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكى والموقع بالقاهرة فى ١٧/٥/١٩٨٧ بين جمهورية  
مصر العربية وجمهورية ايطاليا ، ويعمل به اعتبارا من ٢٦/٤/١٩٨٨

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد